

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ قسم ٤ "مجلس الوزراء" فرع ١ "رياسة مجلس الوزراء" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٥٧,٥٠٠ ج (سبعة ونمسون ألفا وخمسة جنية) زيادة على اعتماد الـ ١٥٠,٠٠٠ جنية المخصص لطلاب البحوث الأزهرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور القسم ٢٧ "مخصصات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية" .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر ما بين في ٢ شعبان سنة ١٣٧٢ (١٦ أبريل سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

سيد الجليل إبراهيم العمري

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمحظر زواج الضباط وصف الضباط وموظفي وزارة الحربية والبحرية

من أجنبيات

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمحظر زواج الضباط وصف الضباط وموظفي وزارة الدفاع الوطني من أجنبيات ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية والبحرية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ٤ مكررا إلى القانون المشار إليه بالنص الآتي :

"مادة ٤ مكررا - استثناء من أحكام المواد السابقة يجوز للقائد العام للقوات المسلحة لظروف خاصة تبرر ذلك ، الإذن في إجراء عقد الزواج من الأجنبية " .

مادة ٢ - على وزيرى الحربية والبحرية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر ما بين في ٢ شعبان سنة ١٣٧٢ (١٦ أبريل سنة ١٩٥٣) .

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير العدل وزير الحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسنى محمد نجيب لواء (أ. ح) محمد نجيب لواء (أ. ح)